

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تكلمة المناقشات حول مقوله المحقق النائي

لقد صرّح المحقق النائيّ بأن الإشكال المعروف [1] - في تلقيق الوجوب والاستحباب معاً ضمن قوله عليه السلام: اغتسل للجمعة و الجنابة. حيث قد استُشكّل بأنه كيف يتطلب المتكلّم الوجوب والاستحباب معاً ضمن سياق واحد بلا تمييز بينهما - لا ينحل إلا وفقاً لمنهجنا العقلي فقط إذ إن اللفظ لا يعدّ معتبراً أساساً لدى عملية استخراج الوجوب أو الاستحباب فحيث إن محور حكم العقل بالوجوب هو عدم ورود الترخيص، فلا يعدّ غسل الجمعة واجباً لأن فيه الترخيص.

وقد حاجَّ صاحب المتنقى بأن الحل لا ينحصر على منهج المحقق النائيّ بل ينحل الإشكال في ظهور الرواية وفقاً لظهور ألفاظها، إذ صيغة "افعل" تدل على النسبة الطلبية فحسب فلو تولدت هذه النسبة من الإرادة الحتمية لأنباء بالوجوب ولو أنشأت بلا إرادة حتمية لأنباء بالاستحباب وبالتالي إن تبدل الحكم تابع ونابع عن منشأ الاستعمال وكيفية إرادة الحكم، إذن فالمستعمل فيه واحد (الطلب الإنسائي) غير أنه يتأثر عن نوعية المنشأ (حتمياً فيجب أو غير حتميًّا فيُستحب).

ونلاحظ عليه حمايةً عن المحقق النائيّ بأنه لو كان الدال على الوجوب هو اللفظ فلماذا تلاحظون منشأً الأمر و كمية مرتبة الإرادة، وإن كان الدال هو العقل وفقاً للمحقق النائيّ فلا حاجة أيضاً إلى ملاحظة منشأ الاستعمال و لاحظ مدى درجة الإرادة، و نستعرض الآن عبارة صاحب المتنقى:

ولكن اندفاع الإشكال (المعروف) لا ينحصر بالالتزام بما ذكره (المحقق النائيّ) بل يمكن دفعه بناء على ما ذكرناه. فان اللفظ (الأمر) في حالتي وجود الإرادة الحتمية وغيرها انما يستعمل (الأمر) في النسبة الطلبية. غاية الأمر: ان منشأه تارة: يكون هو الإرادة الحتمية المتبثقة عن وجود المصلحة اللزومية. و أخرى: يكون هو الإرادة غير الحتمية الناشئة عن وجود المصلحة غير اللزومية.

و عليه، فيمكن ان يقال في دفع الإشكال: ان اللفظ مستعمل في النسبة الطلبية في كلا المتعلقين بمقتضى وضعه لها، لكنه ناشئ عن إرادتين إحداهما: حتمية و هي المتعلقة بالجنابة لكون مصلحتها لزومية. و الثانية: غير حتمية و هي المتعلقة بالجمعة لكون مصلحتها غير لزومية، فالمستعمل فيه واحد، و هو المعنى الموضوع له اللفظ، أعني النسبة الطلبية، و لكن منشأ الاستعمال متعدد، و لا محذور فيه، سوى مخالفة لمقتضى الوضع لو قيل: بان الموضع له هو النسبة الناشئ إنشاؤها عن الإرادة الحتمية، فيكون الاستعمال مجازياً. لكنه خال عن المحذور، كما قد يتوجه، و دعوى كون الطلب جنساً، فلا بد ان يحصل بأحد فصليه. تندفع: بان الأمر كذلك ثبوتاً، و هو لا ينافي إرادة الكشف عن الكلي خاصة دون فصله كما يقال: «الإنسان و البقر حيوان». و لا يخفى ان مقتضى هذا الجواب عدم إمكان استفادة الوجوب من الكلام بالنسبة إلى غير ما قام الدليل على استحبابه.

و يمكن الجواب (عن الإشكال المعروف) بوجه آخر، و هو ان يقال: إن العطف في قوة تكرار الصيغة فأداته (العطف) تدل على نسبة أخرى (درجة الإرادة تتغير) غير النسبة المدلول عليها بنفس الصيغة، وبالتالي قد استعمل "اغتسل" تارةً للوجوب ثم تكرّر "اغتسل" بالعطف لأجل الاستحباب) و عليه، فلدينا نسبتان مدلول عليهما بذاتين، فيمكن ان تكون إحداهما وجوبية و الأخرى ندبية،

و ببقي ظهر الصيغة في الوجوب بالنسبة إلى غير ما قام الدليل على استحبابه على حاله. فتدبر جيداً.[2]

ونحن أيضاً نرافق صاحب المتنى في الإجابة الثانية على الإشكال المعروف.

الإشكالية التالية من جانب البحث تجاه المحقق النائيني

ونستحضر الآن نصَّ عبارته:

ثانياً: إن الالتزام بهذا المبني (حكم العقل بالوجوب بلا دلالة اللفظ) تترتب عليه آثار لا يمكن الالتزام بها فقهياً، و تكون منها جديداً في الفقه، وفيما يلي نذكر بعض ما يمكن أن ينقض به على هذا المسلك مما لا يلتزم به حتى أصحاب هذا المسلك أنفسهم:

منها: لزوم رفع اليد عن دلالة الأمر على الوجوب فيما إذا اقترب بأمر عام يدل على الإباحة والترخيص كما إذا ورد أكرم الفقيه و لا بأس بترك إكرام العالم (لا يجب إكرام العالم حتى الفقيه) و توضيحه: أن بناء الفقهاء والارتکاز العرفي على تخصيص العام في مثل ذلك و الالتزام بوجوب إكرام الفقيه و اعتباره من التعارض غير المستقر (فيجب إكرام الفقيه تخصيصاً لعدم وجوب إكرام مطلق العالم وبالتالي لا يجب إكرام العالم غير الفقيه) بينما على هذا المسلك (المحقق النائيني) لا تعارض أصلاً و لو بنحو غير مستقر بين الأمر و العام ليقدم الأمر بالأخصية لأن الأمر لا يتكلف إلا أصل الطلب و هو لا ينافي الترخيص في الترك، بل المتعين على هذا المسلك أن يكون العام رافعاً (وارداً على الخاص لأنه نص في الترخيص فيزول موضوع البعث الوجوبي فعليه أن يحمل الخاص على الاستحباب بينما لا يلتزم به فقهياً) لموضوع حكم العقل بالوجوب لأن حكم العقل معلق على عدم ورود الترخيص من المولى كما ذكر في شرح هذا المسلك. و دعوى أن موضوع حكم العقل بوجوب الامتثال هو الطلب الذي لو كان دالاً لفظاً على الوجوب لما قدّم عليه الترخيص، تحكمُ (و مصادرة بالمطلوب) واضح.

ونلاحظ عليه هنا بأنه مع إحراز الترخيص لا ظهر في الوجوب أساساً لكي يحكم المحقق النائيني بلزوم امتثال حق الطاعة عقلاً لأنه معلق على عدم إحراز الترخيص.

و منها (النقض الثاني) - انه لو صدر أمر و لم يقترب بترخيص متصل و لكن احتملنا وجود ترخيص منفصل فالبناء الفقيهي و العقلي على استفادة الوجوب من الأمر حتى يثبت خلافه مع ان هذا مما لا يمكن إثباته على هذا المسلك لأنه قد فرض فيه ان العقل انما يحكم بالوجوب معلقاً على عدم ورود الترخيص من الشارع و حينئذ نتساءل هل يراد بذلك كونه معلقاً: 1. على عدم اتصال الترخيص بالأمر 2. أو على عدم صدور الترخيص من المولى واقعاً و لو بصورة منفصلة 3. أو على عدم إحراز الترخيص و العلم به (فمع عدم العلم بالترخيص أيضاً سوف يحكم العقل بالوجوب)؛ و الكل باطل.

1. أما الأول - فلأنه يستلزم كون الترخيص المنفصل منافياً لحكم العقل بالوجوب فيمتنع (إذ القرينة المنفصلة ستصبح عديمة القرينية) و هو واضح البطلان و ما أكثر القرائن المنفصلة على عدم الوجوب.

2. وأما الثاني - فلأنه يستلزم عدم إمكان إحراز الوجوب عند الشك في الترخيص المنفصل مع القطع بعدم وروده متصلة لأنه معلق بحسب الفرض على عدم ورود الترخيص و لو منفصلاً فمع الشك فيه يشك في الوجوب لا محالة. (و الحال أن ديننة الأصوليين هو الحمل على الوجوب لدى الشك في القرينة المنفصلة بينما وفقاً للمحقق سوف يشك في القرينة على الترخيص فلا يُحكم بالوجوب)

3. وأما الثالث - فهو خروج عن محل الكلام لأن البحث في الوجوب الواقعي الذي يشتر� فيه الجاهم و العالم (اشتراكاً في الفعلية) لا في المنجزية (فلا نتحدث حول إحراز الفقيه للوجوب و عدمه بل نوّد أن نصل إلى المراد الواقعي للمولى فهل أراد

و نستشكل على البحث في الشق الثاني بأن المحقق النائي يُقرّ و يُدّعى بوجوب تنفيذ حق المولوية عقلاً حتى لدى احتمال الوجوب، و لهذا ففي احتمال تواجد القرينة المنفصلة سيحكم العقل بالوجوب محتماً فلا يشك العقل كما زعمه الشهيد الصدر إذ الإرادة الحتمية ستُحرز لدى العقل وفقاً لمنهجية حق المولوية فالوجوب ليس بمشكوك لدى المحقق النائي.

و الإنصاف أن النقص الأول الذي أورده على مسلك المحقق النائي متّجه و وجيه، حيث قال الشهيد بأن: الالتزام بهذا المبني تترتب عليه آثار لا يمكن الالتزام بها فقهياً، و تكون منهجاً جديداً في الفقه.

[1] عبارة المحقق النائي: و منه يعلم أن الإشكال المعروف في استعمال الصيغة في موارد الوجوب والاستحباب معاً كما في قوله عليه السلام اغتنس للجناة و الجمعة والتوبه... و هو (الإشكال) أن الصيغة الواحدة في استعمال واحد كيف يمكن أن تستعمل في مطلق الطلب من دون أن يتفصل بفصل (إذ لم يتعين فصل الطلب الإنسائي فهل هو الوجوب أو الاستحباب فكيف استعمل الإمام جنس الطلب الجامع بلا فصل و بلا إشارة للوجوب أو الاستحباب) أو كيف يمكن أن يوجد طلب في الخارج غير محدود بحد الشدة و الضعف (فالإشكال المعروف) غير وارد على ما اخترناه رأساً و غير محتاج إلى تكلف جواباً أصلاً فان المستعمل فيه كما ذكرنا واحد و هو إيقاع المادة على المخاطب (النسبة الإلقاء) و التفاوت انما هو في المبادي الباعثة على الأمر بالمادة (و هو نوعية الإباعث فإذا ما مرخص أيضاً و إما لا) فقوله عليه السلام (اغتنس) استعمل في معنى واحد (هي النسبة الإلقاء إلا أن بعض الموارد قد احتفت بالترخيص و بعضها لم ترخص) غاية الأمر أن مصلحة غسل الجناة لزومية و مصلحة غسل الجمعة غير لزومية

[2] منتقى الأصول، ج 1، ص: 407.

[3] بحوث في علم الأصول، ج 2، ص: 20.